

لبنان: خبير الأمم المتحدة يحذر من " انهيار الدولة" وسط انتشار الفقر

العربية

جينيف (11 أيار / مايو 2022)

رأى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، أوليفيه دي شوتر، في تقرير نشر اليوم أن الأعمال المدمرة للقادة السياسيين والماليين في لبنان هي المسؤولة عن دفع معظم سكان البلاد إلى الفقر، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتبع تقرير البعثة إلى لبنان تقصي الحقائق وتحقيق في الأسباب الجذرية والآثار المترتبة على أسوأ أزمة اقتصادية ومالية شهدتها البلاد في التاريخ.

"لقد تم دمج الإفلات من العقاب والفساد وعدم المساواة الهيكلية في نظام سياسي واقتصادي فاسد مصمم لإخفاق من هم في القاع، ولكن لا يجب أن يكون الأمر كذلك،" هذا ما قاله السيد أوليفيه دي شوتر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان.

"كانت المؤسسة السياسية على علم بالكارثة التي تلوح في الأفق لسنوات لكنها لم تفعل شيئاً يذكر لتلافيها. حتى أن الأفراد المرتبطين جيداً قاموا بنقل أموالهم إلى خارج البلاد، بفضل الفراغ القانوني الذي سمح بتدفق رأس المال إلى خارج البلاد. يجب البحث عن الحقيقة والمساءلة من باب حقوق الإنسان."

مع الانتخابات البرلمانية في 15 مايو/أيار، دعا خبير الأمم المتحدة الحكومة المقبلة إلى وضع المساءلة والشفافية في "قلب ومحور أعمالها"، بدءاً من الكشف العلني عن مواردها المالية وتضارب المصالح ومطالبة مسؤولي البنك المركزي بالقيام بالمثل.

قال خبير الأمم المتحدة إن الأزمة الاقتصادية التي من صنع الإنسان في لبنان بدأت في عام 2019، واليوم يقف البلد على شفير الانهيار، واستشهد بالتقديرات الحالية التي تضع أربعة من كل خمسة أشخاص في فقر.

وقال دي شوتر: "الروابط السياسية مع النظام المصرفي منتشرة، مما يشير إلى مخاوف جدية بشأن تضارب المصالح في تعاملهم مع الاقتصاد ومدخرات الناس".

"لا توجد مساءلة مضمنة في خطة الإنقاذ الأخيرة، وهي ضرورية لاستعادة الثقة المفقودة لدى السكان والقطاع المالي. نحن نتحدث عن ثروة وطنية ملك للشعب في لبنان، بُدلت على مدى عقود من سوء الإدارة والاستثمارات في غير محلها من قبل الحكومة والبنك المركزي.

"سياسات البنك المركزي، على وجه الخصوص، أدت إلى دوامة هبوط العملة، وتدمير الاقتصاد، والقضاء على مدخرات الناس مدى الحياة، وإغراق السكان في براثن الفقر. ووجد تقريرني إلى أن المصرف المركزي وضع الدولة اللبنانية في مخالفة صريحة لقانون حقوق الإنسان الدولي.

"القيادة السياسية بعيدة تماماً عن الواقع، بما في ذلك اليأس الذي خلقتة من خلال تدمير حياة الناس. لبنان هو أيضاً أحد أكثر البلدان تفاوتاً في العالم، لكن القيادة تبدو غير مدركة لهذا في أحسن الأحوال، ومرتاحة له في أسوأ الأحوال."

قال دي شوتر إن هناك نقصاً خطيراً في آليات الحماية الاجتماعية القوية. وقال: "في الوضع الحالي، إنه نظام يحمي الأغنياء بينما يترك الأسر الفقيرة تعول نفسها بنفسها". لقد تم تدمير الخدمات العامة، بما في ذلك الكهرباء والتعليم والرعاية الصحية، مع وجود دولة تدعم بشكل كبير توفير القطاع الخاص لهذه الخدمات. يذهب أكثر من ربع نفقات التعليم العام إلى القطاع الخاص، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، ولا يؤدي إلى تعليم أفضل، ويؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب بين الأطفال من الأسر الفقيرة.

وأضاف أن "أكثر من نصف العائلات أفادوا بأن أطفالهم اضطروا إلى تخطي وجبات الطعام، وأن مئات الآلاف من الأطفال خارج المدرسة". "إذا لم يتحسن الوضع على الفور، فسيتم التضحية بجيل كامل من الأطفال."

وانتقد خبير الأمم المتحدة عقوداً من نقص الاستثمار في نظام الرعاية الصحية العام والإلغاء الجزئي "المشين" للحكومة للإعانات على الأدوية الأساسية. قال خبير الأمم المتحدة المعني بالفقر: "لا تزال الأدوية تعاني من نقص حاد، كما ارتفعت أسعار أدوية الأمراض المزمنة أربعة أضعاف على الأقل، وهي عقوبة إعدام شبه مضمونة لمن هم في أمس الحاجة إليها".

على الرغم من ندرة بيانات الفقر الرسمية - التي لا تجمعها الحكومة بشكل منهجي، ويرجع ذلك جزئياً إلى نقص التعداد السكاني منذ عام 1932 - تشير التقديرات إلى أن الفقر متعدد الأبعاد تضاعف تقريباً بين عامي 2019 و 2021، مما أثر على 82 في المائة من السكان العام الماضي.

وجد تقرير الأمم المتحدة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين والسوريين يواجهون ظروف معيشية كارثية في لبنان، حيث يعيش 88 بالمائة منهم في ظروف معيشية دنيا. ما يقرب من نصف العائلات السورية تعاني من انعدام الأمن الغذائي. "إن محنة اللاجئين الفطرية هي نتيجة مباشرة للتدابير الإدارية والقانونية التي تفرضها الدولة، والتي تواصل تهيمشهم والقضاء اللوم عليهم في فشلها في توفير السلع والخدمات الأساسية للسكان، سواء أكان التعليم أو الوظائف اللائقة أو الشرب الآمن الماء أو الكهرباء.

"إذا أردنا استعادة الثقة بمستقبل أفضل، يجب على الحكومة تعزيز التفويض المركزي، وتحرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من التدخل السياسي المحتمل، وضمان الرقابة المستقلة على كهرباء لبنان، وترسيخ المساءلة والشفافية في خطة الإنعاش".

دعا خبير الأمم المتحدة الحكومة القادمة إلى الالتزام بتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان في جميع المجالات من خلال الحد من عدم المساواة، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب، وبناء أنظمة حماية اجتماعية وتعليمية ورعاية صحية قوية ومرنة، ووضع المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة.

الختام

عين مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة السيد أوليفيه دي شوتر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان في 1 أيار/مايو 2020. والمقررون الخاصون جزء مما يُعرف بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. والإجراءات الخاصة، وهي أكبر هيئة من الخبراء المستقلين في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، هو الاسم العام لآليات تقصي الحقائق والرصد المستقلة التابعة للمجلس التي تعالج إما حالات قطرية محددة أو قضايا مواضيعية في جميع أنحاء العالم. ويعمل خبراء الإجراءات الخاصة على أساس طوعي؛ وهم ليسوا من موظفي الأمم المتحدة ولا يحصلون على راتب مقابل عملهم. كما أنهم مستقلون عن أي حكومة أو منظمة ويخدمون بصفتهم الفردية.

لمزيد من المعلومات وللطلبات الإعلامية، يرجى الاتصال بباترشايا فاريللا ؛
Patricia.varela@un.org
_ (+41 229179298) وإيزابيل ديلفورج isabelle.delforge@srpoverty.org
(+32498522163 / media@srpoverty.org)

للاستفسارات الإعلامية المتعلقة بخبراء مستقلين آخرين في الأمم المتحدة، يرجى الاتصال
بريناتو دي سوزا
ا (+41 22 9855 9855 / rosariodesouza@ohchr.org).

تابعوا أخبار خبراء حقوق الإنسان المستقلين التابعين للأمم المتحدة على تويتر @ UN_SPEXperts .

تابعوا المقرر الخاص على وسائل التواصل الاجتماعي على @DeSchutterO و srpoverty@